مقدمة عن السلامة المرورية

إن اتباع إجراءات واحتياطات السلامة على الطرق، من أهم وسائل حماية الأرواح والممتلكات، فالمركبة هي آلة ثقيلة الوزن تسير بسرعة عالية، وأي انحراف أو خطأ قد ينتج عنه عواقب وخيمة وقد يتسبب في فقدان بعض الناس لأرواحهم أو إصابتهم بإصابات بليغة .

ولتحقيق السلامة المرورية يجب أن يتم تبني جميع الخطط والبرامج التي تساعد على حماية الناس على الطرق، وصيانة الممتلكات، بما في ذلك وضع لوائح وقوانين مرورية، وتوفير أجهزة الرصد، وسبل المحاسبة والانضباط, ولضمان السلامة المرورية يجب أن يتحرى المجتمع سلامة المركبة وسلامة الطرق وكفاءة العنصر البشري الذي يتولى قيادة المركبة.

كذلك يتطلب تحقيق السلامة المرورية تضافر الجهود بين الدولة والمجتمع، كما يتطلب من الناس أن تكون واعية لما يجب عليها عمله، من صيانات دورية والتزام بالقوانين واللوائح المرورية، وأن ينال السائق تدريبات مناسبة، ويتمكن من القيادة بحرفية، وأن يكون في كامل وعيه.

لذلك يجب ضمان عناصر ثلاثة لتحقيق السلامة على الطرق وهي **سلامة المركبة وأهلية السائق واتباع القواعد الهندسية السليمة في إنشاء وتعبيد وتمهيد الطرق .**

ويمكن تعريف السلامة المرورية على انها : هو تنفيذ كل الخطط والبرامج والتعليمات والقوانين المرورية والإجراءات الوقائية لكي يقلل أو يمنع الحوادث المرورية، ولحماية الإنسان وملكيته، كذلك حماية القضايا الاقتصادية .

ولاهمية هذا الموضوع فقد صدرت عدة قوانين التي تنظم السلامة المرورية, واخر قانون صدر هو قانون المرور الجديد الذي صدر في 2019 /5/8, بالقانون رقم (8) لسنة 2019, والذي نشر في الوقائع الرعاقية بالعدد (4450) .

ويجب الانتباه الى اهم الموجبات التي ادت الى تشريع هذا القانون وهي :-

1- لتنظيم احكام مرور المركبات .

2- تحديد الجهات المسؤولة عن تسجيل المركبات .

3- تحديد شروط المتانة والامان فيها .

4- بيان شروط منح اجازة السوق .

5- تحديد فئاتها .

6- اعادة النظر في العقوبات والغرامات المفروضة على مخالفة احكام قانون المرور بما ينسجم مع جسامة المخالفة والواقع الاقتصادي .

7- تحديد الجهات التي تمتلك صلاحية فرض الغرامة .